AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251 11 5517700
Website: www.africa-union.org

المجلس التنفيذي
الـدورة العاديــة العاشـرة
أديس أبابا، إثيوبيا، 25-26 يناير 2007
-

الأصل إنجليزي:

EX.CL/310 (X)

تقرير الدورة الاستثنائية الثالثة لمؤتمر وزراء التجارة للاتحاد الأفريقي

-

مذكرة تمهيدية لتقرير الدورة
الاستثنائية الثالثة لمؤتمر وزراء التجارة

مقدمة:

1- عقدت الدورة الاستثنائية الثالثة لمؤتمر وزراء التجارة للاتحاد الأفريقي على مستوي الوزراء في المقر الرئيسي للاتحاد الأفريقي بأديس أبابا، إثيوبيا يوم 16 يناير 2007 . وكان الهدف الرئيسي من هذا المؤتمر هو توفير منبر للوزراء لتبادل الأفكار حول الوضع الراهن لمفاوضات منظمة التجارة العالمية ومفاوضات اتفاقيات الشراكة الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي واللتين بلغتا الآن مرحلة حرجة. وكان من المنتظر أن يقوم الوزراء بصياغة موقف أفريقي موحد لتوجيه المفاوضين الأفريقيين في جنيف وبروكسل والعواصم. وأطلع الاجتماع أيضا على الاحتياجات المطلوبة على مستوى البلدان والمستوى الإقليمي الفرعي للتحضير على نحو كاف للمنتدى السادس لقانون النمو والفرص في أفريقيا والمقرر إقامته في يوليو 2007 كما أطلع على آخر تطورات التحضيرات التي يجرى اتخاذها بخصوص الأونكتاد 12 في 2008 ، والمقرر عقدهما في أكرا، غانا.

النتائج الرئيسية للمؤتمر:

2- تمثل الوثيقتان التاليتان النتائج الرئيسية التي أسفر عنها المؤتمر :

(1) إعلان أديس أبابا لوزراء التجارة الأفريقيين حول المفاوضات التجارية لمنظمة التجارة العالمية (II) EXT/MIN/TRADE/DEC.1

(2) إعلان أديس أبابا الوزاري حول مفاوضات اتفاقيات الشراكة الاقتصادية (III) EXT/EXP/TRADE/DEC.2.

التوصيات الرئيسية الواردة فى : إعلان أديس أبابا لوزراء التجارة الأفريقيين حول المفاوضات التجارية لمنظمة التجارة العالمية EXT/MIN/TRADE/DECL.1 (III):

- يجب أن تؤدى الجولة الحالية من المفاوضات إلى اتفاق عادل ومتوازن يشمل كل الطرق التي تستوعب حقا البعد الإنمائي طبقا للصلاحيات الممنوحة بموجب إعلان الدوحة الوزاري واتفاق يوليو الإطارى وإعلان هونغ كونغ الوزاري.
- فيما يتعلق بالزراعة يجب أن تحقق نتائج المفاوضات تخفيضا جوهريا وفعليا للدعم المحلي المشوه للتجارة الذي تقدمه البلدان المتقدمة مقترنا باعتماد ضوابط كفيلة بمنع التحويل بين الفئات وتحويل الدعم بين المنتجات.

- بخصوص القطن ، يجب تعزيز التطورات الإيجابية التي حدثت حتى الآن ودعوة المدير العام لمنظمة التجارة العالمية إلى تنظيم اجتماع في أسرع وقت ممكن خلال سنة 2007 لتقييم جوانب تطور قطاع القطن كجزء من متابعة الصلاحيات الممنوحة من قبل مؤتمر هونج جونج الوزاري.
- يجب ألا تؤدى نتائج المفاوضات حول وصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق إلى القضاء على التصنيع في الاقتصادات الأفريقية.
- بخصوص حرية وصول الحصص المعفاة من الرسوم إلى الأسواق بالنسبة للمنتجات التي منشؤها أقل البلدان نموا، يجب على الأعضاء تعزيز التطورات الإيجابية للمؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية.
- فيما يتعلق بالمفاوضات بشأن الخدمات ، يجب السماح للبلدان الأفريقية بتحريرها طبقا لمستويات التنمية في كل منها.
- ينبغي أن تعالج المفاوضات حول تسهيل التجارة ، من بين أمور أخرى ، البنية التحتية المادية والقيود في القدرات التجارية.
- طلب الوزراء من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبنك التنمية الأفريقي ومركز التجارة الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الإونكتاد) وسائر الوكالات المتعاونة الأخرى مساعدة المجموعة الأفريقية على الاستجابة بسرعة للقوى الجديدة في المفاوضات وخاصة مساعدة المجموعة على وضع صفقة فعالة وعملية خاصة وتفضيلية في المرحلة القادمة بشأن الطرق.
- أكد الوزراء بشدة على أهمية ما تسفر عنه الجولة من نتائج لصالح التنمية.
- حث الوزراء الشركاء التجاريين الرئيسيين على إظهار الإرادة السياسية اللازمة لتسهيل الاستئناف الكامل للمفاوضات.

إعلان أديس أبابا الوزاري حول مفاوضات اتفاقيات الشراكة الاقتصادية – EXT/EXP/TRADE/DECL.2 (III):

- ناشد الوزراء المفوضية الأوروبية إظهار المرونة والرد إيجابيا على كافة أوجه القلق الأفريقية وتوفير موارد إضافية لمواجهة تحديات تكاليف التكيف. وفي هذا الصدد ، نادوا بإقامة مرفق واسع بشأن تكييف اتفاقيات الشراكة الاقتصادية بالإضافة إلى صندوق التنمية الأوروبي.

- أكد الوزراء مجددا على ضرورة تنسيق المفاوضات حول اتفاقيات الشراكة الاقتصادية حتى على المستوى الفني وعلى ضرورة اشتراك مفوضية الاتحاد الأفريقي في الأحداث والمفاوضات التي تقوم بها كافة المجموعات التفاوضية الأفريقية.
- يجب أن تسفر عملية المراجعة عن توصيات بشأن جميع المسائل المعلقة ويجب أن تنسيق المجموعات التفاوضية الأفريقية الأربع أنشطتها وأن تعد تقريراً موحداً بمساعدة مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا.
- يجب مراجعة المادة 14 من اتفاقية الجات لسنة 1994 لتضمينها البعد المؤيد للتنمية من اتفاقيات الشراكة الاقتصادية.

المنتدى السادس لقانون النمو والفرص فى أفريقيا والأونكتاد 12:

3- تم حث الدول الأعضاء على التحضير على نحو كاف للحدثين المذكورين.

التوصيات:

4- يناشد المجلس توصية القمة بتوجيه رسالة قوية إلى المجتمع الدولي والشركاء في التنمية حول الحاجة إلى استئناف جولة الدوحة من مفاوضات منظمة التجارة العالمية بسرعة وبالكامل وضمان استكمالها بنجاح.

5- يدعا المجلس أيضا إلى توصية القمة بحث الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء على تمديد الموعد الأخير المحدد لاختتام مفاوضات اتفاقيات الشراكة الاقتصادية والعمل مع بلدان مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي على الحصول على الإعفاء الضروري لدي منظمة التجارة العالمية.

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251 11 5517700
Website: www.africa-union.org

EX.CL/310 (X)
ANNEX.1

تقرير الدورة الاستثنائية الثالثة

لمؤتمر وزراء التجارة للاتحاد الأفريقي

أديس أبابا، إثيوبيا، 16 يناير 2007

-

تقرير الدورة الاستثنائية الثالثة
لمؤتمر وزراء التجارة للاتحاد الأفريقي
أديس أبابا، إثيوبيا، 16 يناير 2007

مقدمة:

1- عقدت الدورة الاستثنائية الثالثة لمؤتمر وزراء التجارة للاتحاد الأفريقي على المستوى الوزاري في مركز مؤتمرات الاتحاد الأفريقي بأديس أبابا، إثيوبيا ، في 16 يناير 2007 . وترأس هذا الاجتماع الذي سبقه اجتماع لكبار المسؤولين عقد يوم15 يناير 2007 ، معالي السيد موخيسا كيتوى ، وزير التجارة والصناعة لجمهورية كينيا.

الحضور:

2- حضرت الاجتماع الدول الأعضاء التالية:

1- الجزائر
2- أنجولا
3- بنين
4- بوتسوانا
5- بوركينا فاسو
6- بوروندي
7- الكاميرون
8- الرأس الأخضر
9- تشاد
10- الكونغو
11- جمهورية الكونغو الديمقراطية
12- كوت ديفوار
13- جيبوتي
14- مصر
15- إثيوبيا
16- الجابون
17- غانا
18- غينيا
19- ليسوتو
20- غينيا الاستوائية
23- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمي
24- مدغشقر
25- ملاوي
26- مالي
27- موريشيوس
28- موزمبيق
29- ناميبيا
30- النيجر
31- نيجيريا
32- رواندا
33- الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية
34- السنغال
35- سيراليون
36- جنوب أفريقيا
37- السودان
38- سوازيلاند
39- تنزانيا
40-توجو
41- تونس
42- أوغندا

21- كينيا
22- ليسوتو
43- زامبيا
44-زيمبابوي

3- شاركت في الاجتماع المجموعات الاقتصادية الإقليمية التالية:
س – ص ، السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا.

4- تم تمثيل المنظمات الحكومية التالية خلال الاجتماع : مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي ، بنك التنمية الأفريقي، الصندوق المشترك للسلع، الكومنولث ، المركز الدولي للتجارة ، المنظمة الدولية للفرانكوفونية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، منظمة التجارة العالمية والبنك الدولي.

5- تم تمثيل المنظمات غير الحكومية التالية أيضا في الاجتماع : شبكة التجارة الأفريقية، المؤسسة الدولية للمحامين والخبراء الاقتصاديين من أجل مكافحة الفقر والمبادرة الخاصة بالمعلومات والمفاوضات التجارية لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي.

6- اعتمد الاجتماع جدول أعماله على النحو التالي:
1- الافتتاح الرسمي.
2- بحث تقرير كبار المسؤولين .
3- اعتماد الإعلان الوزاري حول مفاوضات منظمة التجارة العالمية.
4- اعتماد الإعلان الوزاري حول مفاوضات اتفاقيات الشراكة الاقتصادية.
5- عرض موجز حول التحضيرات المتخذة بشأن الأونكتاد 12.
6- موعد ومكان انعقاد المؤتمر الخامس لوزراء التجارة للاتحاد الأفريقي.
7- ما يستجد من أعمال واختتام الأعمال.

7- قدم تقرير كبار المسؤولين المقرر، مصر ، وأحاط الوزراء علما بالتقرير.

8- بحث الاجتماع أيضا الوثائق التالية واعتمدها كما تم تعديلها :
أ) إعلان أديس أبابا لوزراء التجارة الأفريقيين حول المفاوضات التجارية لمنظمة التجارة العالمية (EXT/MIN/TRADE/DECL.1 (III
ب)إعلان أديس أبابا الوزاري حول مفاوضات اتفاقيات الشراكة الاقتصادية (EXT/EXP/TRADE/DECL.2 (III.

9- ترفق الوثيقتان طي هذا التقرير.

10- أطلع معالي ألن كيوريماتن ، وزير التجارة والصناعة لجمهورية غانا، الوزراء على التحضيرات المتخذة لتنظيم الأونكتاد 12 في أكرا ، غانا في 2008 . وذكر بمقرر المجلس (EX.CL/TRADE/DEC.222 (VII الذي تمت بموجبه الموافقة على عرض غانا استضافة الأونكتاد 12 ومناشدة الدول

الأعضاء المشاركة بنشاط والإسهام بفعالية في نتائج المؤتمر. وقدم معلومات مفصلة حول التحضيرات على المستوي الوطني وعلى مستوي جنيف مع أمانة الأونكتاد من حيث الجوانب اللوجستية وإعداد الوثائق. وأكد للوزراء على أنه مع كون غانا توشك على الاحتفال بالعيد الخمسين لاستقلالها في مارس 2007 واستضافة قمة الاتحاد الأفريقي في يونيو 2007 والمنتدى السادس لقانون النمو والفرص في أفريقيا في يوليو 2007 على التوالي، فهي مستعدة على نحو كاف أيضا لاستضافة الأونكتاد 12 في 2008.

11- أطلع معالي الوزير كيوريماتن الوزراء أيضا على ما تم اتخاذه من تحضيرات بشأن المنتدى السادس لقانون النمو والفرص في أفريقيا والمقرر إقامته يومي 18 و 19 يوليو 2007 ، وقال أنه قد تم وضع هيكل مماثل لهيكل الأونكتاد 12 لضمان التحضير للمنتدى السادس لقانون النمو والفرص في أفريقيا. وأكد على ضرورة اعتماد استراتيجية للمجموعة الأفريقية قبل الاجتماع مع الجانب الأمريكي. وذكر أيضا بأنه بعد الاجتماع الاستشاري الأول للمجموعة الأفريقية المنعقد في واشنطن في 2006 قبل المنتدى الخامس لقانون النمو والفرص في أفريقيا، تم تكليف كل بلد من البلدان المؤهلة للاستفادة بقانون النمو والفرص في أفريقيا بصياغة استراتيجيته المحددة للاستجابة للقانون وأنه أيضا من أجل ضمان عملية قائمة على المشاركة الكاملة ، تمت مناشدة المنظمات الإقليمية الفرعية تنظيم اجتماعات تشاورية قبل المنتدى لمراجعة التقدم المحرز في إعداد هذه الاستراتيجيات وخطط تنفيذها بعد ذلك. ويتم تقديم نتائج هذه الاجتماعات الإقليمية الفرعية إلى الاجتماع الاستشاري للمجموعة الأفريقية المقرر عقده يومي 16 و 17 يوليو 2007 على مستوي الخبراء والوزراء على التوالي. وفي هذا الصدد ، دعا جميع الدول الأعضاء المعنية إلى تجهيز استراتيجياتها وخططها. وفي الختام، ألقي بالضوء على التجديد الذي يحدث في تنظيم المنتدى والذي يتعلق بمشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني في مناقشات الجلسات العامة.

12- فيما يتعلق بموعد ومكان انعقاد الدورة العادية الخامسة للمؤتمر، عرضت دولتان هما الكونغو وجنوب أفريقيا استضافة الاجتماع. وبعد إجراء المشاورات بين البلدين ، تقرر أن تقوم الكونغو باستضافة الدورة العادية القادمة للمؤتمر.

13- اختتم معالي الوزير كيتوى أعمال المؤتمر متوجها بالشكر إلى جميع المشاركين فيه على مساهماتهم المثمرة ودعا إلى تعزيز قدرة مفوضية الاتحاد الأفريقي بالنظر إلى زيادة طلب الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية للدعم الفني في هذه المرحلة الحرجة من المفاوضات.

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251115 517700
Website: www.africa-union.org

EX.CL/310 (X)
ANNEX.2

إعلان أديس أبابا لوزراء التجارة الأفريقيين حول المفاوضات التجارية لمنظمة التجارة العالمية

-

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251115 517700
Website: www.africa-union.org

مؤتمر وزراء التجارة للاتحاد الأفريقي
الدورة الاستثنائية الثالثة
أديس أبابا، إثيوبيا، 15-16 يناير 2007
-

الأصل: إنجليزي

EXT/MIN/TRADE/DECL.1 (III)
REV.2

إعلان أديس أبابا لوزراء التجارة الأفريقيين حول المفاوضات التجارية لمنظمة التجارة العالمية

-

إعلان أديس أبابا لوزراء التجارة الأفريقيين
حول المفاوضات التجارية لمنظمة
التجارة العالمية

نحن وزراء التجارة الأفريقيين، المجتمعين في أديس أبابا في 16 يناير 2007، بعد أن تدارسنا التطورات المستجدة منذ اجتماعنا الأخير المنعقد في إبريل 2006 بنيروبي ومسألة تعليق مفاوضات جولة الدوحة لاحقاً في يوليو 2006،

إذ نأخذ في الحسبان المسائل قيد الرهان في هذه المفاوضات بالنسبة لأفريقيا والتطلعات المشروعة لشعوبها، على نحو ما تم التذكير بذلك في الإعلان الذي أدلى به الرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي حول إعادة تنشيط المفاوضات في 6 أكتوبر 2006 ،

وإذ نأخذ في الاعتبار التكاليف الضخمة التي تم القيام بها والجهود ذات الصلة التي تم بذلها من جانب البلدان الأفريقية من حيث الموارد البشرية والمالية منذ بدء جولة المفاوضات في نوفمبر 2001،

وإذ نؤكد على ضرورة أن تؤدي الجولة إلى نتائج تأخذ في الحسبان تماما الأهداف الإنمائية المتضمنة في إعلان الدوحة الوزاري وهي أهداف تم التأكيد عليها من جديد لاحقاً في مقرر المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية في 2 أغسطس 2004 (اتفاق يوليو الإطاري) وكذلك من جانب المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية المنعقد في هونغ كونغ من 13 إلى 18 ديسمبر 2005،

وإذ نؤكد على التفاهم الذي تم التوصل إليه في اجتماع لجنة المفاوضات التجارية المنعقد في 16 نوفمبر 2006 للتأسيس على المشاورات والحاجة إلى ضمان عملية شاملة وشفافة تماماً في جميع مجالات المفاوضات،

وإذ نشير إلى أن للبلدان الأفريقية ولا سيما أقل هذه البلدان نمواً، احتياجات محددة بسبب وضعها الخاص ومستوياتها الإنمائية،

وإذ نأخذ في الاعتبار الآثار السلبية للدعم والإعانات المحلية الممنوحة للقطن من جانب البلدان المتقدمة على اقتصادات وسكان البلدان المنتجة للقطن في أفريقيا،

وإذ نؤكد مجدداً مواقفنا وانشغالاتنا كما وردت في توافق كيجالي (27-28 مايو 2004) وفي خارطة الطريق المعتمدة في القاهرة حول برنامج عمل الدوحة (5-9 يونيو

2005) ومؤشرات أروشا الإنمائية القياسية (21-24 نوفمبر 2005) وإعلان أروشا الوزاري حول السلع الأساسية (21-23 نوفمبر 2005) وإعلان نيروبي الوزاري (12-14 إبريل 2006)،

وإذ نسجل بقلق أنه لا يزال هناك خلافات في المواقف المعلنة من جانب الأطراف الفاعلة الرئيسية بما في ذلك على وجه الخصوص الخلاف حول الأبعاد الإنمائية مما يحول دون استكمال المفاوضات بنجاح وفي الوقت المناسب،

1- إننا نؤكد على أنه من المهم بالنسبة للأعضاء وكذلك للاقتصاد العالمي أن تؤدي الجولة الحالية من المفاوضات إلى اتفاق عادل ومتوازن يشمل كل الترتيبات التي تستوعب حقاً البعد الإنمائي طبقاً للصلاحيات الممنوحة بموجب إعلان الدوحة الوزاري واتفاق يوليو الإطاري وإعلان هونغ كونغ الوزاري وهي مراجع تظل تشكل الأسس الوحيدة التي ينبغي أن ترتكز عليها هذه المفاوضات. وفي هذا الصدد، فإن وضع ترتيبات متحيزة تستبعد انشغالات أفريقيا وأقل البلدان نمواً لن يفضي إلى نتائج مثمرة ومقبولة.

2- إننا نؤكد مجدداً، في هذه المرحلة الحاسمة، استعدادنا للالتزام مع جميع الأعضاء بضمان أن ترتقي مفاوضات منظمة التجارة العالمية في مجال الزراعة إلى مستوى الالتزامات الخاصة بصلاحيات جولة الدوحة.
يجب أن تحقق نتائج المفاوضات تخفيضاً جوهرياً وفعلياً للدعم المحلي المشوه للتجارة الذي تقدمه البلدان المتقدمة مشفوعاً باعتماد ضوابط كفيلة بمنع التحويل بين الفئات وتحويل الدعم بين المنتجات، فضلاً عن تحسين ملموس في فرص الوصول إلى الأسواق وإزالة سريعة لجميع أشكال الدعم عند التصدير. مع الأخذ في الاعتبار إنشغالات البلدان النامية المستوردة الصافية للمنتجات الغذائية وأقل البلدان نمواً. يتعين أن تعالج النتائج أيضاً مسألة المساعدة الغذائية طبقاً للعرض المشترك للمجموعة الأفريقية وأقل البلدان نمواً في مارس 2006 ، وتسوى مسألة الأفضليات الطويلة المدى ومسألة تقليص الأفضليات بما تشمل مسألة الموز والسلع الأساسية الأخرى عن طريق حلول تجارية لا سيما تحديد فترات مرجعية لمدة أو آثار متساوية وينبغي أن تتم إزالة هذه الأفضليات بعد فترة انتقالية ذات مدة متساوية أو متقاربة وضمان إدماج المعاملة الخاصة والتفضيلية

الفاعلة والمنتجات الخاصة وآلية الحماية الخاصة ضمن النتائج النهائية مع الأخذ في الاعتبار تطور احتياجات أفريقيا وانشغالاتها.

3- إننا نناشد أعضاء منظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بالقطن تأسيس التوقعات الإيجابية التي تضمنها مقرر المجلس العام الصادر في نهاية يوليو 2004 والمؤتمر الوزاري السادس. كما نناشد المدير العام لمنظمة التجارة العالمية التعجيل بعملية التشاور حول النهج والآليات التي ستعالج الخسائر في الإيرادات نتيجة هبوط أسعار القطن وتقديم تقرير عن ذلك إلى أعضاء منظمة التجارة العالمية. وندعو أيضاً المدير العام لمنظمة التجارة العالمية لتنظيم اجتماع في عام 2007 لتقييم جوانب تطور قطاع القطن كجزء من متابعة الصلاحيات الممنوحة من قبل مؤتمر هونغ كونغ الوزاري.

4- إننا نشدد على أن نتائج المفاوضات حول وصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق يجب ألا تؤدي إلى إزالة تصنيع الاقتصادات الأفريقية. كما يتعين توخي جوانب المرونة وتوفير الأقل من المعاملة الكاملة بالمثل والمعاملة الخاصة التفضيلية الملائمة بغية معالجة الاحتياجات التنموية للبلدان الأفريقية وانشغالاتها، بما في ذلك إيجاد حلول تجارية لمشكلة تقليص الأفضليات.

5- إننا نؤكد أيضاً على أن حرية وصول الحصص المعفاة من الرسوم إلى الأسواق بالنسبة للمنتجات التي منشؤها أقل البلدان نمواً لا يزال مسألة مطروحة للتفاوض ويجب الإبقاء عليها في الدورة الخاصة للجنة التجارة والتنمية. وفي هذا الصدد، نحث الأعضاء على التأسيس على التطور الإيجابي للمؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية.

6- إننا نشدد على ضرورة أن تولى المفاوضات حول الخدمات عناية خاصة لقطاعات وأنماط العرض ذات الاهتمام بالنسبة للبلدان الأفريقية وخاصة أقل هذه البلدان نمواً. ندعو أيضاً إلى التفعيل الكامل للترتيبات المتعلقة بأقل البلدان نمواً. وفي هذا الصدد، نؤكد مجدداً موقفنا كما يتجلى في إعلان نيروبي.

7- إننا نؤكد من جديد أن المفاوضات حول تسهيل التجارة يجب أن تأخذ في الاعتبار الحاجة إلى توفير المساعدة الفنية والمالية وبناء القدرات خلال فترات المفاوضات والتنفيذ. وينبغي أن تعالج مثل هذه المساعدة، بين أمور أخرى ، البنية التحتية المادية وقيود القدرة التجارية. ويجب أن تكون هناك أحكام ملائمة للمعاملة الخاصة والتفضيلية لصالح البلدان النامية وخاصة أقل البلدان نمواً بغية تمكينها من الاستفادة من عملية الإصلاح.

8- إننا نطلب من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبنك التنمية الأفريقي ومركز التجارة الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) وسائر الوكالات المتعاونة مساعدة المجموعة الأفريقية على الاستجابة بسرعة للديناميات الناشئة في المفاوضات، وخاصة مساعدة المجموعة في وضع صفقة فاعلة وعملية وخاصة وتفضيلية في المرحلة القادمة للإجراءات.

9- إننا نذكّر بالالتزام المتعهد به في الدوحة لوضع احتياجات ومصالح البلدان النامية وخاصة أقل البلدان نمواً، في صميم اهتمامات جولة الدوحة. ولهذا، نؤكد من جديد اهتمامنا المشترك بما تسفر عنه الجولة من نتائج لصالح التنمية. ونسلط الضوء على عدم قابلية البرنامج الإنمائي للتجزئة ولا سيما على الحاجة إلى ضمان تحقيق نتائج طموحة لصالح التنمية.

10- إننا نعارض بشدة تدهور البعد التنموي لجولة الدوحة وكل المحاولات الرامية إلى تغيير الصلاحيات الحالية بالنظر للوضع الخاص الذي تعيشه البلدان الأفريقية مع الأخذ في الاعتبار ضرورة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

11- إننا نناشد أعضاء منظمة التجارة العالمية وخاصة الشركاء التجاريين الرئيسيين الذين تقع على عاتقهم مسؤولية خاصة في هذه المفاوضات، توخى جوانب المرونة وإظهار الإرادة السياسية الضرورية لتسهيل الاستئناف الكامل للمفاوضات.

12- إننا نشجع المدير العام لمنظمة التجارة العالمية على مواصلة مشاوراته والعمل في ذات الوقت على أن تظل العملية تحت قيادة الأعضاء على نحو كامل وشامل وشفاف.

13- إننا نؤكد مجدداً تضامننا مع جميع الأعضاء الأفريقيين الذين هم في طريق الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، كما نحث جميع أعضاء هذه المنظمة على تسهيل وتسريع عملية انضمام هذه البلدان على نحو ما نص عليه إعلان نيروبي. ووفقاً للمبادئ الإرشادية الخاصة بانضمام أقل البلدان نمواً والمعتمدة من قبل أعضاء منظمة التجارة العالمية في 10 ديسمبر 2002، نؤكد على أن انضمام

أقل البلدان نمواً إلى المنظمة ينبغي آلا يجبرها على تقديم تنازلات والتعهد بالتزامات لا تتناسب مستواها الإنمائي وتتجاوز ما تعهدت به البلدان الأقل نمواً الأعضاء الحالية في منظمة التجارة العالمية. ونؤكد أيضاً على أن أقل البلدان غير الأفريقية نمواً التي هي في عملية الانضمام لا ينبغي إجبارها على تقديم تنازلات والتزامات مفرطة لا تتماشى مع مستواها الإنمائي وتتجاوز الالتزامات التي تعهدت بها البلدان النامية الأعضاء الحالية في منظمة التجارة العالمية.

14- نؤكد تصميمنا على الإسهام من خلال الاتفاقيات التجارية الإقليمية في بروز نظام تجاري متعدد الأطراف وقوى يكون في خدمة التنمية لصالح جميع الأعضاء في منظمة التجارة العالمية.

15- إذ ندرك أن معظم البلدان الأفريقية تتفاوض حالياً حول اتفاقيات الشراكة الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي. وإذ نذكر بضرورة أن تتطابق النتائج مع قواعد منظمة التجارة العالمية، ندعو بإلحاح أعضاء منظمة التجارة العالمية إلى دعم اقتراح مجموعة بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي القاضي بإدراج الأبعاد التنموية في المفاوضات الخاصة بمراجعة وتوضيح المادة 24 من الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات لعام 1994.

16- إننا نتفق على أن المساعدة للتجارة لا ينبغي أن تحل محل الأهداف الإنمائية الواردة في برنامج الدوحة الإنمائي. وعليه، فإن الموارد التي يتم تخصيصها إطار المعونة للتجارة ينبغي أن تكون بالفعل إضافية وقابلة للتنبؤ بها وغير مشروطة وممنوحة في شكل هبات لتعزيز قدرات العرض وتطوير البني التحتية المرتبطة بالتجارة وتقوية القدرات البشرية والمؤسسية ومواجهة تكاليف تنفيذ القواعد التجارية المتعددة الأطراف. ونطلب، علاوة على ذلك، أن يتم تنفيذ توصيات فريق العمل على نحو سريع ومستقل ، مع الأخذ في الاعتبار البعد الإقليمي للمشاريع والبرامج المنفذة في أفريقيا.

17- إننا نطلب تنفيذ توصيات فريق العمل بشأن الإطار المتكامل المعزز تنفيذاً فعلياً وفي الوقت المناسب بما يعود بالفوائد الجمة على أقل البلدان نمواً.

18- إننا نؤكد على أن المساعدة الفنية وبناء القدرات يندرجان في صميم برنامج عمل الدوحة. وإننا نحث شركاءنا في التنمية على تمويل المساعدة الفنية وبناء القدرات من خلال الإطار المتكامل المعزز والبرنامج المشترك للمساعدة التجارية وآليات تكميلية أخرى.

19- إننا نقر بأن بعض البلدان الأفريقية قد استفادت من هذا البرنامج ، وبالتالي نطلب التركيز على مكاسب هذا البرنامج وتنفيذ البرنامج المشترك المتكامل للمساعدة التجارية (3). وفي هذا الصدد ، نطلب من شركائنا في التنمية والمنظمات المتعددة الأطراف المختصة التأكد من أن الأهداف المذكورة في البرنامج المشترك المتكامل للمساعدة التجارية في الأصل لم يتم التخفيض منها بل تم بالأحرى تعزيزها في سبيل خدمة آلية منح المساعدة الفنية وبناء القدرات في أفريقيا مع إشراك البلدان التي استفادت بالفعل من البرنامج وتلك التي تطلب إشراكها في تصور وتوطيد المرحلة الجديدة من البرنامج.

20- وإذ نعقد العزم أيضا على تقوية التآزر بين البلدان الأفريقية التي يظل البرنامج المشترك المتكامل للمساعدة التجارية في تعزيزها، نرحب بالقرار الذي اتخذ خلال ورشة العمل بشأن الربط الشبكي للمؤسسات العاملة في تجارة الخدمات ، المعقودة في يونيو 2006 بتونس العاصمة ، وهو القرار القاضي بإنشاء شبكة أفريقية مشتركة حول التجارة في الخدمات ونطلب من شركائنا في التنمية والمنظمات المتعددة الأطراف المختصة المساعدة على إقامة وتفعيل هذه الشبكة باعتبارها آلية لترويج المبادلات بين البلدان الأفريقية. لهذا الغرض، نتفق على إنشاء آلية لمتابعة التوصيات الصادرة عن اجتماع تونس في هذا المجال.

21- إننا نؤكد على ضرورة وجود التمثيل العادل والمتوازن لأفريقيا ضمن أمانة منظمة التجارة العالمية وإننا نشعر بالقلق خصوصاً إزاء نقص تمثيل أفريقيا في هذه المنظمة. ونطالب بمعالجة هذا الوضع.

22- إننا نقر بأن للبلدان النامية هدفاً استراتيجياً مشتركاً للتقدم بالبعد الإنمائي لجولة الدوحة. إننا نحيي الوحدة التي أظهرتها مختلف مجموعات البلدان النامية منذ مؤتمر هونغ كونغ الوزاري.

23- إننا نؤكد مجدداً التزامنا بالعمل صوب تحقيق أهداف جولة الدوحة واختتام المفاوضات بكامل النجاح.

-

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251115 517700
Website: www.africa-union.org

EX.CL/310 (X)
ANNEX.3

مشروع إعلان أديس أبابا الوزاري
حول مفاوضات اتفاقيات الشراكة الاقتصادية

-

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251115 517700
Website: www.africa-union.org

مؤتمر وزراء التجارة للاتحاد الأفريقي
الدورة الاستثنائية الثالثة
أديس أبابا، إثيوبيا، 15-16 يناير 2007
-

EXT/EXP/TRADE/DECL.2 (III)

مشروع إعلان أديس أبابا الوزاري
حول مفاوضات اتفاقيات الشراكة الاقتصادية
-

مشروع إعلان أديس أبابا الوزاري
حول مفاوضات اتفاقيات الشراكة الاقتصادية

نحن، وزراء الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي المسؤولين عن التجارة، والمجتمعين في الدورة الاستثنائية الثالثة بأديس أبابا، إثيوبيا في 16 يناير 2007،

إذ نذكر بالأهداف الواردة في اتفاقية جورج تاون واتفاقية كوتونو للشراكة،

وإذ نؤكد مجددا المواقف المتضمنة في إعلانات موريشيوس والقاهرة ونيروبي بشأن مفاوضات اتفاقيات الشراكة الاقتصادية،

وإذ نذكر مجددا بالمقرر بشأن اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الصادر عن مجلس وزراء مجموعة أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي المنعقدة في الخرطوم، السودان من 4-6 ديسمبر 2006،

وإذ نضع في الاعتبار نتائج قمة الاتحاد الأفريقي المنعقدة في بانجول، جامبيا في يوليو 2006 والتي عالجت، من بين أمور أخرى، قضايا مواءمة المجموعات الاقتصادية الإقليمية في أفريقيا بما يشمل تعدد العضوية والتنافر بين تشكيلات تفاوض حول إتفاقيات الشراكة الاقتصادية وتجمعات التكامل الإقليمي،

وإذ نضع في الاعتبار التقارير المتعلقة بمفاوضات اتفاقيات الشراكة الاقتصادية على المستوى الإقليمي، التي توضح عموما انعدام تحقيق تقدم كاف في جميع جوانب المفاوضات وخاصة تأخر المفوضية الأوروبية عن الاستجابة لبعض القضايا التي عرضها المفاوضون الأفريقيون والمتعلقة، من بين أمور أخرى، بالبعد التنموي، فرص الوصول إلى الأسواق والتكامل الإقليمي فضلا عن طلب المفوضية الأوروبية إدخال مسائل جديدة،

وإذ يساورنا القلق من أن المفوضية الأوروبية لم تقم في هذه المرحلة المتقدمة من المفاوضات بمعالجة أولويات أفريقيا بشكل إيجابي وملائم،

وإذ نضع في الحسبان تقرير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والأقاليم الأفريقية الأربعة بشأن الاستعراض الشامل لاتفاقيات الشراكة الاقتصادية بموجب المادة 37 (4)،

وبالنظر إلى أنه يتعين أن تفضي اتفاقيات الشراكة الاقتصادية إلى تعزيز التنمية الاقتصادية في جميع البلدان الأفريقية،

وإذ نضع في الاعتبار الاستنتاجات بشأن تفعيل المساعدة للتجارة، التي اعتمدها مجلس الشؤون العامة والعلاقات الخارجية للاتحاد الأوروبي في 16 أكتوبر 2006،

وإذ نضع في الاعتبار ضرورة أن تأخذ اتفاقيات الشراكة الاقتصادية انشغالات البلدان الأفريقية بعين الاعتبار مثل تكلفة التعديل وبناء القدرات على العرض، وفرص الوصول إلى الأسواق، بما في ذلك توخي جوانب المرونة المرتبطة بتغطية الإنتاج والفترة الانتقالية فضلا عن تمويل البنى التحتية المرتبطة بالتجارة،

وإذ نؤكد أن التكامل الإقليمي يشكل أولوية أفريقية طبقا للوثائق القانونية والبرامج لإنشاء المجموعات الاقتصادية الإقليمية والجماعة الاقتصادية الأفريقية بشكل تدريجي، وطبقا للقانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي **وإذ نؤكد مجددا** أن الأقاليم الأفريقية سوف يُسمح لها بمتابعة عملياتها الرامية إلى التكامل الإقليمي بوتيرة تتناسب مع قدراتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية،

وإذ نلاحظ أن مستوى التأهب لإبرام اتفاقيات شراكة اقتصادية غير ملائم في أفريقيا مما يعود سببه، بين أمور أخرى، إلى عدم استكمال دراسات قطرية تقييمية محددة للآثار.

1- **إننا نحث** المفوضية الأوروبية في إطار روح الشراكة أن تبدى المرونة وتستجيب بشكل ملائم للانشغالات الرئيسية لأفريقيا.
2- **أننا ندعو أيضا** الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء إلى توفير موارد إضافية بشكل حقيقي طبقاً للالتزام مع إيلاء الاهتمام لاحتياجات أفريقيا التنموية والمالية في بناء القدرة التنافسية ومعالجة القيود المرتبطة بجانب العرض والبني التحتية.
3- **إننا ندرك** تماما تكاليف التعديل الضخمة المحتملة التي تترتب على اتفاقيات الشراكة الاقتصادية خلال عملية التنفيذ . وفي هذا الصدد ، وفي الوقت الذي لا تزال تطرح فيه تساؤلات حول طريقة التعديل ، يتعين وضع تدابير واضحة كفيلة بمساعدة بلداننا على معالجة تحديات التعديل. **إننا بالتالي نؤكد من جديد** النداء من أجل توفير مرفق تعديل واسع لاتفاقيات الشراكة الاقتصادية إلى جانب

صندوق التنمية الاقتصادية كآلية مناسبة كفيلة بتغطية التنمية الاجتماعية والإصلاحات الاقتصادية وتنمية القطاع الخاص والمؤسسات.

4- **إننا نضع في الحسبان** النتائج الأولية للمراجعة الشاملة ، فإننا نحث المفوضية الأوروبية على النظر في أنه قد يكون من الضروري تمديد فترة المفاوضات وضمان عدم وجود أثر سلبي بخصوص التجارة المتبادلة.

5- **إننا ندعو** المفوضية الأوروبية، بالنظر إلى بطء إحراز التقدم في المفاوضات والاختلافات الخطيرة بين الشركاء في التفاوض ، إلى العمل بفعالية على استكشاف بدائل لاتفاقيات الشراكة الاقتصادية استناداً إلى المبدأ القائل بأنه لا ينبغي أن يكون هناك أي بلد في وضع أسوأ.

6- **إننا نوجه** مفاوضينا في كل إقليم من الأقاليم بضمان تنسيق المفاوضات حول اتفاقيات الشراكة الاقتصادية بما يشمل المستوي الفني. وفي هذا الصدد ، فإن تنسيق الاتحاد الأفريقي للمفاوضات يتعين تعزيزه . كما يتعين على مجموعات تفاوض إشراك مفوضية الاتحاد الأفريقي في برامجها ومفاوضاتها.

7- **إننا نوجه** مفاوضينا بضمان أن تتناول المراجعة بشكل كامل كافة المسائل العالقة في المفاوضات وتقدم توصيات بشأنها وأن تقوم مجموعات التفاوض الأربعة من أفريقيا بتنسيق أنشطتها في هذا الصدد وإعداد تقرير موحد بمساعدة مفوضية الاتحاد الأفريقي وبالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

8- **وإذ نقر** بأن المادة 24 من الاتفاقية العامة لمنظمة التجارة العالمية حول التعريفات والتجارة لعام 1994، كما يفسرها حالياً الاتحاد الأوروبي، غير مناسبة لاتفاقيات الشراكة الاقتصادية المواتية للتنمية، وبالتالي فإننا **نذكّر** بالاقتراح الذي تقدمت به مجموعة بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي في منظمة التجارة العالمية **ونحث** أعضاء هذه المنظمة على أخذ هذا الاقتراح بعين الاعتبار على نحو كامل.

<u>حرر في أديس أبابا، إثيوبيا في اليوم 16 من يناير 2007</u>

-

-

AFRICAN UNION UNION AFRICAINE

African Union Common Repository **http://archives.au.int**

Organs Council of Ministers & Executive Council Collection

2007

Report of the 3rd extraordinary session of the African Union conference of ministers of trade,

African Union

African Union

http://archives.au.int/handle/123456789/4211

Downloaded from African Union Common Repository